

تقرير عن

قطاع مياه الشرب والصرف الصحى فى

جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٠٨



المحتويات

رقم الصفحة	محتويات التقرير
١	مقدمة
٦	أولاً : الوضع الراهن للقطاع
٦	١٠-١ نظرة عامة
	١-١-١ تخطيط وتنفيذ الأعمال الرأسمالية
	٢-١-١ تقديم الخدمة
٨	٢-١ الهيكل التنظيمي لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي
	١-٢-١ الوزارات
	٢-٢-١ جهات اخرى
١٦	٣-١ المتلقون للخدمة
	١-٣-١ المستفيدون الرسميون
	٢-٣-١ المستفيدون غير الرسميون
١٧	٤-١ الجهات التي تشارك في القطاع
٢٢	ثانياً : تطور وإنجازات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي حتى عام ٢٠٠٧
٢٢	١-٢ قطاع مياه الشرب
	١-١-٢ ما قبل عام ١٩٥٢
	٢-١-٢ الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٢
	٣-١-٢ الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٧
٢٦	٢-٢ قطاع الصرف الصحي
	١-٢-٢ ما قبل عام ١٩٥٢
	٢-٢-٢ الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٢
	٣-٢-٢ الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٧
٣٠	٣-٢ المشروعات والمخطط والجاري تنفيذها بالخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢)
	١-٣-٢ عام
	٢-٣-٢ قطاع مياه الشرب
	٣-٣-٢ قطاع الصرف الصحي



رقم الصفحة	محتويات التقرير
٢٢	ثالثاً : المعوقات التي تواجه القطاع
٣٣	١-٣ المعوقات المؤسسية
	١-١-٣ عدم التوازن المالي للقطاع نتيجة ثبات التعريفات لسنوات طويلة
	٢-١-٣ نقص الخبرة الإدارية وعدم توافر النظم المتطورة للإدارة
	٣-١-٣ انخفاض مستوى الاجور والحوافز
	٤-١-٣ الكفاءة
٣٨	٢-٣ المشاكل الفنية
	١-٢-٣ مشاكل قطاع المياه
	٢-٢-٣ مشاكل قطاع الصرف
٣٩	رابعاً : إعادة هيكلة القطاع
٣٩	١-٤ نظرة عامة
٤٠	٢-٤ : الوضع الراهن لإعادة هيكلة القطاع (والإصلاحات الحالية)
	١-٢-٤ : تطور الإصلاحات بالقطاع
	٢-٢-٤ : إعادة الهيكلة
٤٤	٣-٤ : تحسين الأداء الفني
٤٧	٤-٤ : تحسين الأداء المالي والاقتصادي وإعادة التوازن
٤٧	٥-٤ : مقترحات تعديل التعريفه
٤٨	٦-٤ السياسات الخاصة بالقطاع
٤٩	٧-٤ إعداد قانون تنظيم القطاع



مقدمة :

لا يقل أمن المياه أهمية عن الأمن القومي، حيث أن التفسير العربي للمفهوم القومي لم يعد قائم على الجانب الإستراتيجي وحده ، بل امتد ليوكب ويتلائم مع الأمن المائي العربي .

ولقد كانت المياه محلاً للصراعات منذ أمد بعيد، فقد تمثل بداية الصراع على مياه البحار نظراً لأهميتها في مجال التجارة وتوزيع مناطق النفوذ ، الا انه ظهر مؤخراً على المسرح العالمي ان المياه العذبة هي محل الصراع القائم بعد أن تم حصر الصراع على المياه المالحة من بحار ومحيطات بموجب الإتفاقيات التي عقدتها الدول وبعضها البعض .

تعتبر مساحة مصر البالغة حوالي ١ مليون كيلومتر مربع هي رابع أكبر دولة لحوض نهر النيل من حيث المساحة ، وفي نفس الوقت محدودة الأمطار ، وتعداد سكانها كبير ويبلغ حوالي ٧١,٣٤٨ مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٠٦ ، مما يعنى إحتياجها لأكثر كمية من مياه نهر النيل من أجل الأغراض الأساسية (الزراعة - مياه الشرب - الصناعة) .

ونظراً للتزايد المستمر للسكان الذى يؤدي فى المقابل إلى زيادة استهلاكات المياه وثبات حصتها من مياه نهر النيل والتي تعادل ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، فان نصيب الفرد من المياه يتناقص ، ومنذ عام ١٩٩٧ دخلت مصر مرحلة تعانى فيها من ندرة المياه حيث انخفض نصيب الفرد من كمية المياه المتاحة إلى ان وصل إلى المعدل الذى يقل عن حد الفقر من المياه (اقل من ١٠٠٠ متر مكعب فى السنة للفرد) .

وتتوقع وزارة الموارد المائية والرى ان يتم تغطية جزء كبير من إحتياجات المياه فى الزراعة من خلال اعادة إستخدام مياه الصرف الصحى المعالجة .
تعتبر منظومة إدارة إمدادات المياه والتخلص من مياه الصرف الصحى بصورة آمنة وفعالة وسليمة من كافة النواحي سواء من ناحية التشغيل



والصيانة وتطوير الأداء من النواحي الفنية والإدارية (والتي يمكن إيجازها بمعناها الأساسي كتنمية البنية الأساسية) من العوامل الرئيسية لزيادة التنمية الاقتصادية بشكل مباشر بكافة أشكالها من صناعية وتجارية وكذا التنمية البشرية التي تؤدي إلى زيادة المستوى المعيشي والذي يعود بالنفع الشامل على كافة المجالات بمصر.

كما يعد الحصول على خدمات منظومة الإمداد بمياه الشرب وخدمات التخلص من مياه الصرف الصحي بصورة كافية وفعالة وآمنة من العوامل الرئيسية في تخفيض أعداد وفيات الأطفال والصحة العامة للكبار .

ويجب أن تغطي امدادات مياه الشرب للأستخدامات المنزلية الاحتياجات من مياه الشرب والغسيل والتنظيف ، حيث انه يمكن أن تسبب المستويات العالية من الحديد والمنجنيز والأملاح في مياه الشرب في احداث اضرار صحية للإنسان خاصة امراض الكلى بينما يمكن ان يتسبب تلوث مياه الشرب بمخلفات الصرف الصحي في امراض وبائية مثل التيفود والكوليرا (مع العلم ان لتر واحد من مياه الصرف الصحي يلوث ثمانية لترات من المياه) وعلى الجانب الأخر فان نقص إمدادات المياه يجعل من الصعب على الفرد الحفاظ على نظافته الشخصية ، الأمر الذي يؤدي إلى الإصابة بأمراض تسمى " الأمراض المستنفذة للمياه " مثل الإسهال والجرب والتراكوما والداء الصفري (الدودة المستديرة) أو اجبار الناس من نقص المياه على تعريض انفسهم للإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه مثل البلهارسيا ، وتعد امراض الاسهال من اكبر مسببات وفيات الرضع والأطفال في العالم (حيث تصل نسب الوفيات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي إلى حوالي ١,٧ مليون حالة سنوياً على مستوى العالم منها ٩٠% من الأطفال) ويعتبر سوء نوعية خدمات منظومة الأمداد وسوء خدمات الصرف الصحي ثالث الاسباب الرئيسية للوفاه التي قد تعوق التطور الإنساني والقدرة على الإنتاج خلال مرحلة البلوغ .



كما إن امدادات مياه الشرب التي يمكن الإعتماد عليها والتخلص الأمن من مخلفات الصرف الصحي يمكن أن يساهم بشكل مباشر فى التنمية الإقتصادية وذلك عن طريق تلبية إحتياجات التصنيع والصناعات الخدمية لعنصر هام من الأنتاج .

وايضاً فان توصيل مياه الشرب للمدن الريفية والقرى بشكل خاص يمكن ان يقلل من معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وذلك عن طريق رفع مستوى المعيشة وجعل المناطق الريفية مناطق جاذبة للإستثمار

كما أن التخلص من مياه الصرف الصحي المعالج أو غير المعالج بصورة غير مطابقة للمواصفات فى المجارى المائية (أو تسربها للمياه الجوفية) يشكل تهديداً متصاعداً للأمن المائى فى مصر ، حيث تؤكد تقارير وزارة الموارد المائية والرى وكذلك وزارة الدولة لشئون البيئة أن هناك تحديات تساهم فيها الظروف الحالية فى تعرض الموارد المائية لمخاطر التلوث نتيجة لزيادة الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية والسياحية .

ونظراً لمحدودية هذه الموارد واتجاه وزارة الموارد المائية والرى إلى رفع كفاءة إستخدامها عن طريق إعادة الإستخدام ، وإرتباط هذه الموارد ببعضها سواء كانت مياه سطحية أو جوفية فإن خطر التلوث يودى إلى تدهور صلاحية المياه للإستخدامات المختلفة وبالتالي تفاقم مشكلة محدوديتها ، وتأتى التحديات التي تواجه نهر النيل وفروعه فى وجود ما بين ٢,٤ - ٣ مليار متر مكعب سنوياً من مياه الصرف الصحي الغير معالجة أو المعالجة جزئياً يتم تصريفها بطريق مباشر أو غير مباشر فى المجارى المائية حيث تعتبر المصادر الأساسية لتلوث وتدهور نوعية المياه تلك المياه المنصرفة اليها من نواتج الصرف الصحي والصناعى والزراعى ومخلفات الوحدات النهريّة .



وقد ضخت الحكومة المصرية إستثمارات فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحي حيث ارتفعت هذه الأستثمارات من ١,١٥٣ مليار جنيه خلال ٣٠ عاماً [في الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٢]، لتصل إلى ٦٥ مليار جنيه [في الفترة من ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٧] منها ٢٥ مليار جنيه لقطاع مياه الشرب و ٤٠ مليار جنيه لقطاع الصرف الصحي ، ولكن علي الرغم من هذه الاستثمارات فان مستويات التغطية والخدمات مازالت أقل من الاهداف القومية في كثير من المواقع من خلال إنقطاع أو ضعف المياه وكذا منظومة تشغيل بعض محطات مياه الشرب بمعدلات أقل من ساعات الكليه أو بكفاءة أقل من المطلوب وفي جميع الاحوال يتم فقد المياه في شبكات توزيع المياه بصورة ملحوظة ، وعلى هذا فان هناك حاجة كبيرة لإعادة احلال وتجديد وتأهيل وتوسيع محطات مياه الشرب لرفع كفاءتها وحتى يمكن تلبية حجم الطلب المتزايد علي المياه وامكانية توصيل مياه الشرب للاماكن المحرومة منها .

أن الحاجة للاستثمار في محطات معالجة الصرف الصحي أكثر الحاجاً حيث تعاني نصف عواصم المراكز بمصر تقريباً (والغالبية العظمي من القري) من عدم وجود محطات معالجة الصرف الصحي كما أنه حتي في المدن التي تتوفر فيها خدمة الصرف فان اجزاء من شبكات الصرف الصحي مازالت تعاني من صرف مخلفات الصرف الصحي دون معالجه .

وقد تضمن برنامج السيد / رئيس الجمهورية الانتخابي ضرورة توفير مبلغ ٣٠ مليار جنيه يتم انفاقها علي مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي خلال الخطه الخمسيه القادمه (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) بالاضافه الي مطالبه سيادته للحكومة بتوفير مبلغ ٢٠ مليار جنيه خلال سنوات الخطه توجه مباشرة للمشروع القومي للصرف الصحي بالقري المصرية مما يعكس اهتمام الدوله بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي للحد من التلوث في المجاري المائيه بالاضافه الي توفير مأخذ امانة لمحطات مياه الشرب والحد من التلوث في المياه الجوفيه .



وبالفعل فإن المشروعات المخطط تنفيذها خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) تقدر باستثمارات قدرها ٦٧,٤٤٩ مليار جنيه (منها ٢٢,٩٣٣ مليار جنيه لمشروعات التغذية بالمياه ومبلغ ٤٤,٥١٦ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي) .

ويتضح مما سبق الاهمية القصوي لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي للقيام بدوره الهام للاستغلال الامثل للموارد المادية والمالية والبشرية التي يتم استثمارها في هذا القطاع مما يؤدي الي وجود بيئه صحية ومواطن يتمتع بمياه كافيه نظيفه وخاليه من التلوث حيث ان هذا من العوامل الرئيسيه للوصول الي معدلات التنميه المنشوده ، وهو ما يفسر الاهتمام بالاستثمارات الضخمه التي تضخها الدوله لهذا القطاع .

وسوف يتم استعراض والقاء الضوء في التقرير عن الاوضاع الراهنه للقطاع بالاضافه الي التطورات والانجازات التي تمت في القطاع خلال الفتره من عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٧ ، وأيضاً الرؤيه المستقبليه من خلال استعراض المشروعات المخططه بالخطة الخمسيه القادمه (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) وأخيراً الخطوات التي تمت والمشاكل التي تواجه التطوير واستعراض الحلول المقترحه لاعادة هيكله القطاع وتحسين الاداء الفني والمؤسسي .



أولاً : الوضع الراهن للقطاع :

١-١ نظرة عامة :

مما لا شك فيه أن قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في مصر مازال به الكثير من القصور الذي يحتاج إلى إصلاح سواء في الهيكل الإداري أو في الكوادر الفنية أو في الأسلوب الفني المتبع بالإضافة إلى تعدد الجهات القائمة على إدارة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي ، ومع التزايد المستمر في معدلات النمو السكاني فإن الإستثمارات الضخمة المنفقة على تلك المرافق لا تظهر جدواها سريعاً وأصبحت مشكلة مياه الشرب والصرف الصحي لها تأثير مباشر على البيئة وصحة الإنسان وبالتالي على الجوانب الاقتصادية ، وذلك على الرغم من المشروعات التي تنفذها الدولة والتي خصصت لها من ميزانياتها الكثير، وربما يعود ذلك إلى تعدد الجهات المسؤولة عن إدارة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي ، وتقوم عدة جهات أخرى بعملية الإشراف والدعم الفني والمالي للقطاع ، ويمكن تصنيف هذه الجهات ما بين مركزي وإقليمي ومحلي وشركات خاصة جميعها تلعب أدواراً في عملية الإدارة والإمداد غير أن الهيكل التنظيمي للقطاع معقد فاللاعبان الرئيسيان هما وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية والمحافظات ، وتلعب العديد من الأجهزة داخل الوزارة أدوار في محافظة أو أكثر من محافظة ، وتختلف الترتيبات الإدارية من محافظة عن أخرى ، وقد تميز القطاع تاريخياً بتقسيم العمل ما بين التخطيط والتنفيذ والذي تقوم به الجهات التابعة للوزارة وما بين التشغيل والصيانة والمحاسبة والتحصيل وهي أعمال تقوم بها المحافظات بشكل أساسي والتي يمكن إيجاز أدوارها كالآتي :



١-١-١ تخطيط وتنفيذ الأعمال الرأسمالية :

تقع مسؤولية تخطيط وتنفيذ أعمال محطات تنقية مياه الشرب وخطوط نقل المياه وشبكات توزيع مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي على الجهات التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية وكما سيأتى ذكره تفصيلاً .

ويتم تمويل الأعمال التى تقوم بها هذه الأجهزة بالكامل عن طريق موازنة الدولة والمنح والقروض الدولية ، ويمكن أن يتم تمويل بعض الأعمال الصغيرة للتوسعات أو إعادة احلال وتجديد الشبكات عن طريق المحافظات من خلال فصل الإدارة المحلية فى الموازنة العامة للدولة .

٢-١-١ تقديم الخدمة :

تختلف أنشطة وترتيبات التشغيل والصيانة وأصدار الفواتير والتحصيل وقد كانت مسؤولية اصيلة للإدارة المحلية من خلال نمطين أساسيين هما :- .

- الإدارة تحت مظلة الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي التى تم أنشاؤها عام ٢٠٠٤ .
- تحت مظلة الإدارة المحلية .



٢-١ الهيكل التنظيمي لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي :

١-٢-١ الوزارات :

١-١-٢-١ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية :

يقع عليها العبأ الأكبر فى إدارة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي فى مصر فهى مسئولة عن رسم السياسات الخاصة بالقطاع وتقوم أيضاً بإعداد الإستراتيجيات والخطط ومراجعة التقارير السنوية لأداء هذا المرفق ويتم ذلك من خلال عدة جهات منوط بها القيام بهذه الأعمال وهى :

(١) جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك

(EWRA) :

تم إنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٤ وتواكب ذلك مع القرار الجمهورى رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة ، وهو كيان قانوني مستقل يتبع وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .
والهدف من إنشاؤه هو تنظيم القطاع على نحو يمكن ويشجع المرافق المعنية على تحقيق مستوى أعلى من الأداء وإسترداد التكاليف ورفع قدرتها على التمويل الذاتى من خلال الآليات الآتية :

- تأمين مواجهة الطلب على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وضمان تلبية إحتياجات جمهور المستهلكين بما فى ذلك مختلف قطاعات الدولة بأنسب الأسعار.
- تشجيع وتنظيم مشاركة القطاع الخاص فى الإستثمار فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحي .



- ضمان إلتزام جهات إنتاج وتوزيع خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمعايير محددة للجودة والأداء .

(٢) الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي (NOPWASD) :

تتولى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي المنشأه بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٧) لسنة ١٩٨١ إعداد خطط نشاطى مياه الشرب والصرف الصحي على المستوى القومى فى كافة محافظات الجمهورية ماعدا القاهرة والأسكندرية وسيناء والبحر الأحمر وبعض مناطق التعمير الأخرى وتباشر الهيئة كافة الإحتياجات اللازمة لتحقيق أهدافها من خلال الأتى :

- تصميم المشروعات الكبرى على مستوى المحافظات والمدرجة بخطة الهيئة والممولة من ميزانية الدولة بما فى ذلك إعداد الدراسات وكراسات الشروط والمواصفات والعقود الخاصة بتلك المشروعات وتحليل وفحص العطاءات وترسيته .
- الأشراف على تنفيذ المشروعات وإستلامها ونقل الأصول والإلتزامات إلى الجهة المسؤولة عن التشغيل والصيانة بما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات ، لتتولى إدارتها وتشغيلها .
- إنشاء مراكز التدريب لرفع الكفاءه الإنتاجية فيما يخص أعمال مياه الشرب والصرف الصحي .
- تقديم المشورة والخبرة الفنية فى مجالات مياه الشرب والصرف الصحي داخليا وخارجياً (الدول العربية والأجنبية)



(٣) الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي (CAPW) :

- تم إنشاء الجهاز التنفيذي لمشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبرى بموجب القرار الوزاري رقم (٤٩٧) لسنة ١٩٨١ لتنفيذ مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبرى آنذاك .
- تم إصدار القرار الوزاري رقم (٣٧٢) لسنة ٢٠٠٥ لتشمل إختصاصات الجهاز مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي للقاهرة الكبرى والأسكندرية .
- تم مؤخراً إصدار القرار الوزاري رقم (٢٩٦) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل نطاق عمل الجهاز التنفيذي ليضم أعمال مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي للقاهرة الكبرى والأسكندرية ومحافظتي الجيزة والقليوبية وتم تعديل اسم الجهاز ليصبح (الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي).
- يختص الجهاز ببحث وإقتراح ورسم السياسات والخطط والبرامج الفنية والتمويلية للمشروعات الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي فى نطاق عمله وكذلك الأشراف على تنفيذها مع التنسيق بين هذه الخطط والبرامج وخطط الجهات المختلفة المتداخلة مع المشروعات الخاصة بالجهاز .

(٤) الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات

التابعة لها (HCWW) :

- تم إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بموجب القرار الجمهوري رقم (١٣٥) لسنة ٢٠٠٤ ولها الشخصية الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحة التنفيذية .



- بمقتضى الفقرة الثالثة من القرار الجمهورى المشار إليه فقد تم تحويل الهيئات العامة والهيئات الإقتصادية وشركات مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات إلى شركات تابعة للشركة القابضة وتكون خاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال.
- كما تم صدور القرار الجمهورى رقم (٢٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بنقل تبعية أصول مرافق مياه الشرب والصرف الصحي التى تدار بمعرفة المحليات إلى شركات مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات والغرض من إنشاء الشركة القابضة هى تكوين وإدارة وتدوير محفظة الأوراق المالية للدولة ممثلة فى أصول شركات مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وأية أدوات أو صكوك مالية أخرى .
- والغرض من إنشاء الشركات التابعة هو الإضطلاع بمسئوليات تنقية وتحلية ونقل وتوزيع وبيع مياه الشرب ، وكذلك تجميع ومعالجة والتخلص الأمن من مياه الصرف الصحي .

(٥) الجهاز المركزى للتعمير :

يعمل هذا الجهاز طبقاً للقانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٧ ويتولى الإشراف على أجهزة التعمير المنتشرة فى أنحاء الجمهورية والتي تتولى تعмир هذه المناطق من خلال قطاعات الإسكان والخدمات والمرافق ، وقد قام الجهاز بإنشاء وتشغيل وصيانة المشروعات الخاصة بمحطات مياه الشرب والصرف الصحي فى مناطق التعمير مثل محطات تحلية مياه الشرب من البحر الأحمر فى طابا ودهب وشرم الشيخ وكذلك محطات معالجة الصرف الصحي فى الوادى الجديد وشرم الشيخ والطور .



(٦) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :

- تم إنشاء الهيئة بموجب القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ وكان الغرض من إنشائها هو إنشاء المدن والتجمعات العمرانية الجديدة وإدراتها من خلال قطاعات الإسكان والخدمات والمرافق .
- لذا فقد قامت الهيئة بإنشاء وتشغيل وصيانة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بالمدن الجديدة وبعد صدور القرار الجمهوري بتحويلها إلى شركة قابضة يتم حالياً نقل تبعية أصول مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بالمدن الجديدة إلى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها بالمحافظات طبقاً للتوزيع الجغرافي .

٢-١-٢-١ وزارة التنمية المحلية :

قامت الوزارة بتنفيذ مشروع رائد للنهوض بالقرى المصرية وهو مشروع التنمية الريفية المتكاملة (شروق) ومن خلال المشروع قامت الوزارة بتنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي للمناطق الريفية بالتعاون مع الوحدات المحلية للقرى ، وقد قامت الوزارة بتدبير الإعتمادات المطلوبة لهذه المشروعات من خلال الإعتمادات الحكومية والمنح الدولية والمنح الخاصة .

وقبل إنشاء الشركة القابضة كانت تعمل الوزارة على دعم ومساندة المحليات فى تأدية مهامها لتحسين أسلوب الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي والإشراف على تنفيذ المشروعات التى تنفذ فى النطاق الجغرافى للمحليات والتي لا تدخل ضمن نطاق الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .



(١) الإدارات المحلية :

تقوم الإدارات المحلية بمحافظة الجمهورية (إدارات مرافق مياه الشرب والصرف الصحي) بإدارة وتشغيل وصيانة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بالمدن والأحياء والمراكز الحضرية التي لا تغطيها المرافق الإقليمية وهي تعتمد على الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي فى تصميم وتنفيذ المشروعات التابعة لها وكذا أعمال الإحلال والتجديد وقد صدر القرار الجمهورى رقم (٢٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بنقل تبعية أصول مرافق مياه الشرب والصرف الصحي التى تديرها المحليات إلى الشركات بالمحافظات المختلفة .

(٢) مديريات الإسكان والمرافق :

كانت تقوم بتشغيل وصيانة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي فى المناطق الريفية التى لا تغطيها المرافق الإقليمية مع إعتماها أيضاً فى التنفيذ لمشروعاتها على الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .

وبعد صدور القرار الجمهورى رقم (٢٤٩) لسنة ٢٠٠٦ يتم الآن نقل تبعية أصول مرافق مياه الشرب والصرف الصحي منها إلى الشركات بالمحافظات المختلفة .

٢-٢-١ جهات اخرى :

١-٢-٢-١ هيئة قناة السويس :

تقوم هيئة قناة السويس بتوفير احتياجات مدن القناة الرئيسية (بورسعيد- الإسماعيلية- السويس) بمياه الشرب ويقتصر دورها على المدن الثلاث فقط كما تقوم بتشغيل وصيانة محطات معالجة الصرف الصحي الرئيسية ويساهم مع الهيئة الإدارية المحلية للمدن الثلاثة فى تشغيل وصيانة الشبكات وتوفير المياه للقرى المحيطة بمدينة الإسماعيلية وتتولى المحليات



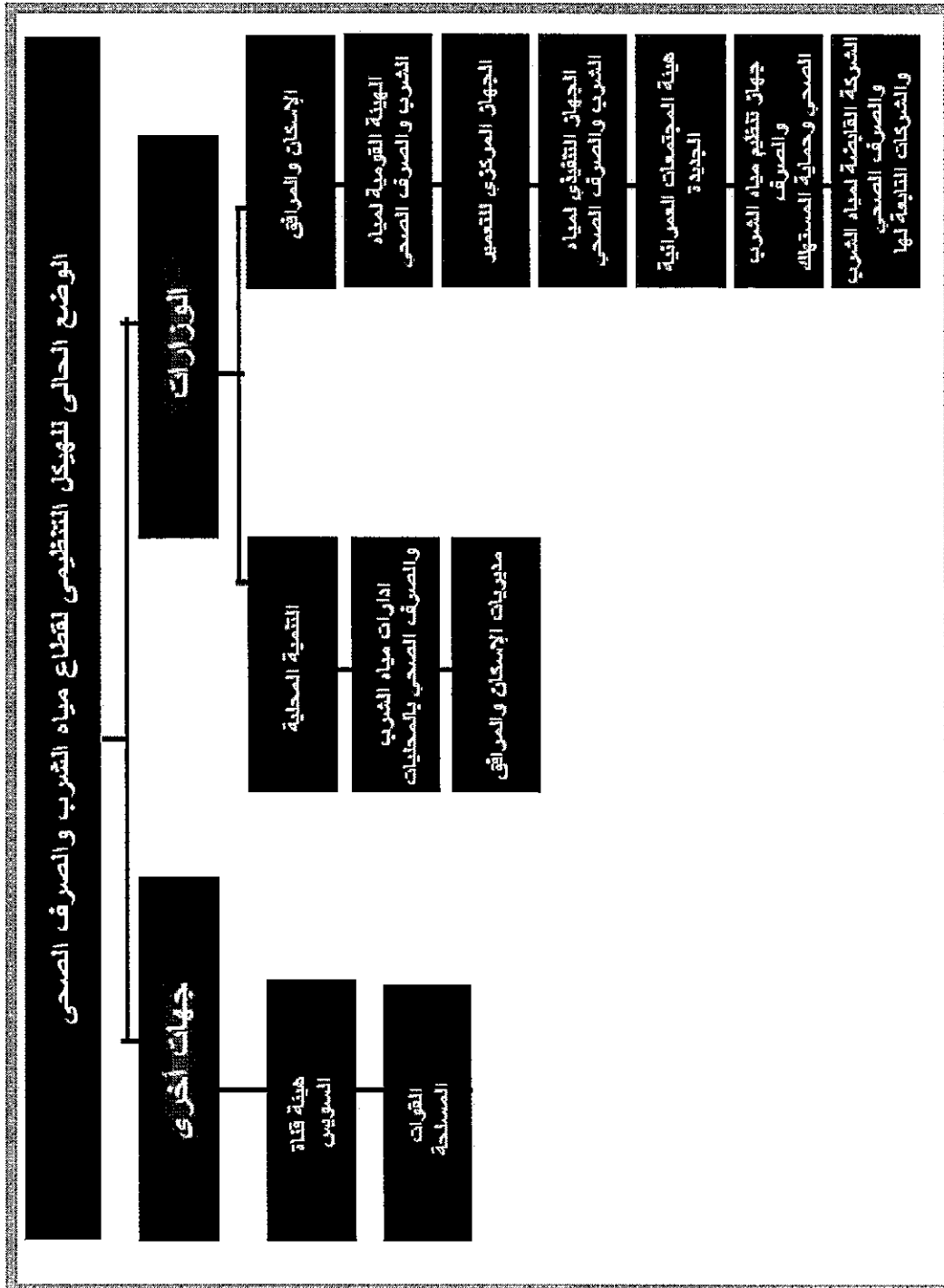
فى المدن الثلاث تشغيل وصيانة شبكات الصرف الصحى وتتولى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى تخطيط وتصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى فى المدن الثلاث .

١-٢-٢ القوات المسلحة :

تقوم القوات المسلحة من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتدبير مياه الشرب وإنشاء الشبكات الداخلية للوحدات العسكرية المتمركزة فى نطاق المدن وكذا لمشروعات الإسكان والمباني الإدارية التى تقوم بتنفيذها وذلك بالتنسيق مع شركات مياه الشرب على مستوى المحافظات الواقع بها هذه المشروعات ، وايضاً تقوم بإنشاء وتشغيل وصيانة الخطوط وتنفيذ آبار المياه ومحطات التنقية للوحدات العسكرية المتمركزة فى نطاق المناطق العسكرية وعلى حدود مصر الشرقية والغربية والجنوبية .

وتقوم ايضاً بإنشاء شبكات الصرف الصحى الداخلية للوحدات والمباني العسكرية ومشروعات الإسكان التى تقوم بتنفيذها وتوصيلها للمجارى العمومية بالتنسيق مع شركات الصرف الصحى على مستوى المحافظات الواقع بها المشروعات وتدير وتشغيل محطات المعالجة للمناطق البعيدة عن الشبكات العمومية .

(الشكل رقم (١) يوضح الهيكل التنظيمى لقطاع مياه الشرب والصرف الصحى).



شكل ١ : الجهات التي تتعامل مع قطاع مياه الشرب والصرف الصحي



٣-١ المتلقون للخدمة :

١-٣-١ المستفيدون الرسميون :

هم المشتركون فى شبكة مياه الشرب (إشتراكات منزلية - إشتراكات تجارية - إشتراكات خدمية - إشتراكات حكومية) ولهم عدادات رسمية وكذلك مشتركون فى شبكة الصرف الصحى التابعة لجهة مسؤولة عن توفير المياه ومسؤولة عن صرف المخلفات السائلة بطريقة صحيحة سليمة ، ويمثل هؤلاء المشتركون الجزء الأكبر من ميزانية هذه الجهات نظير سدادهم لقيمة الاستهلاكات الخاصة بهم (٦٥ % يخصص للمياه ، ٣٥ % يخصص للصرف الصحى) وهؤلاء المشتركون لا يشكلون عبأ على الدولة إلا فى قيمة الدعم الذى تدفعه الدولة لفرق السعر بين التعريفه والتكلفة الفعلية .

٢-٣-١ المستفيدون غير الرسميون :

هم السكان الذين حصلوا على مياه الشرب بوضع اليد وبدون وجه حق (خلسه) ولا يقومون بسداد قيمة استهلاك مياه الشرب وبالتالي يمثلون عبء كبير على الدولة وكذلك السكان الذين يقومون بالتخلص من مياه الصرف الصحى بدون اتباع النظم الهندسية والفنية السليمة مما يؤثر على الصحة العامة وتلوث البيئة ولا يشاركون فى سداد القيمة النقدية نظير الحصول على الخدمة .



٤-١ الجهات التي تشارك في القطاع

وفي هذه الفقرة سيتم لقاء الضوء على الجهات التي تشارك في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي .

(١) وزارة الدولة لشئون البيئة :

وتختص بالقيام بالأعمال التي من شأنها حماية البيئة من التلوث وضمان حسن استخدام الموارد المائية الطبيعية مع تطبيق القوانين الحاكمة لأعمال صرف المخلفات السائلة على المجارى المائية المختلفة وشبكات الصرف الصحي وأهم هذه القوانين هو القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية .

(٢) وزارة الموارد المائية والرى :

وتختص الوزارة بإدارة وتنمية الموارد المائية وذلك بإصدار التراخيص لإقامة مأخذ مياه الشرب لمحطات التنقية مع ضمان توافر المياه طوال العام للمأخذ وتختص أيضا بإصدار تراخيص حفر الآبار فى المناطق الصحراوية طبقاً للمخزون الإستراتيجى للمياه الجوفية فى مصر.، كما يتبعها جميع المصارف التي يتم صرف مياه الصرف الصحي المعالجة عليها .

(٣) وزارة الصحة والسكان :

وتختص الوزارة بمتابعة ومراقبة نوعيات مياه الشرب وخاصة من نهر النيل وكذلك تختص بمراقبة جودة المياه المنتجة من محطات تنقية المياه بأخذ عينات بصفة دورية وتحليلها للوقوف على مدى مطابقتها للمواصفات الخاصة بمنظمة الصحة العالمية (WHO) والمواصفات المصرية المنظمة مع إبلاغ الجهات المعنية بنتائج التحاليل .



(٤) وزارة المالية :

وتختص الوزارة باتاحة التمويل والدعم اللازم للتشغيل والصيانة (البابين الأول والثاني ضمن الموازنة العامة للدولة)

(٥) وزارة التنمية الاقتصادية :

وتختص الوزارة بإدراج مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ضمن الخطط الخمسية والسنوية للدولة مع اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات (الباب الثالث ضمن الموازنة العامة للدولة) .

(٦) وزارة التعاون الدولي :

تختص الوزارة بتنظيم المنح والقروض الواردة من الدول المانحة والمقرضة لجمهورية مصر العربية للمشروعات الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي وإبلاغ وزارة التنمية الاقتصادية لإدراجها ضمن الخطط الخمسية والسنوية للدولة مع اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

(٧) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي :

وتختص الوزارة بإجراء البحوث والدراسات عن المشاكل المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي حسب الحالات والمشاكل التي ترد إليها وخاصة في الجامعات الإقليمية والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشاكل المجتمع مع تقديم المشورة الفنية .

(٨) وزارة الإنتاج الحربي :

وتختص مصانعها بإنتاج وتصنيع المعدات والمهمات الميكانيكية والكهربائية اللازمة لمحطات تنقية مياه الشرب ومحطات معالجة الصرف الصحي وكذلك إنتاج عدادات المياه لتقليل الاعتماد على المنتج الأجنبي مع توفير قطع الغيار اللازمة لهذه المهمات .



(٩) وزارة الصناعة :

وتختص بالرقابة والإشراف على إنتاج المهمات اللازمة لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي بدلاً من إستيرادها من الخارج وخاصة المعدات والمهمات الكهروميكانيكية .

(١٠) وزارة الزراعة :

وتختص بمنح الموافقات اللازمة لنزع ملكية الأراضي الزراعية لإقامة محطات تنقية مياه الشرب والصرف الصحي وخاصة فى المناطق الريفية وكذلك الموافقات الخاصة بنوعيات المحاصيل التى يسمح بزراعتها بمياه الصرف الصحي المعالجة .

(١١) الجهات المانحة والمقرضة :

يوجد العديد من الجهات المانحة والمقرضة فى مصر التى تقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي فى بعض المدن والقري مثل اليونيسيف - المعونة الامريكية - بنك التعمير الألماني - صندوق الإنماء الكويتى - المعونة الفنلندية - المعونة الهولندية - المعونة اليابانية - المعونة الدنماركية - البنك الدولى .

(١٢) الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة :

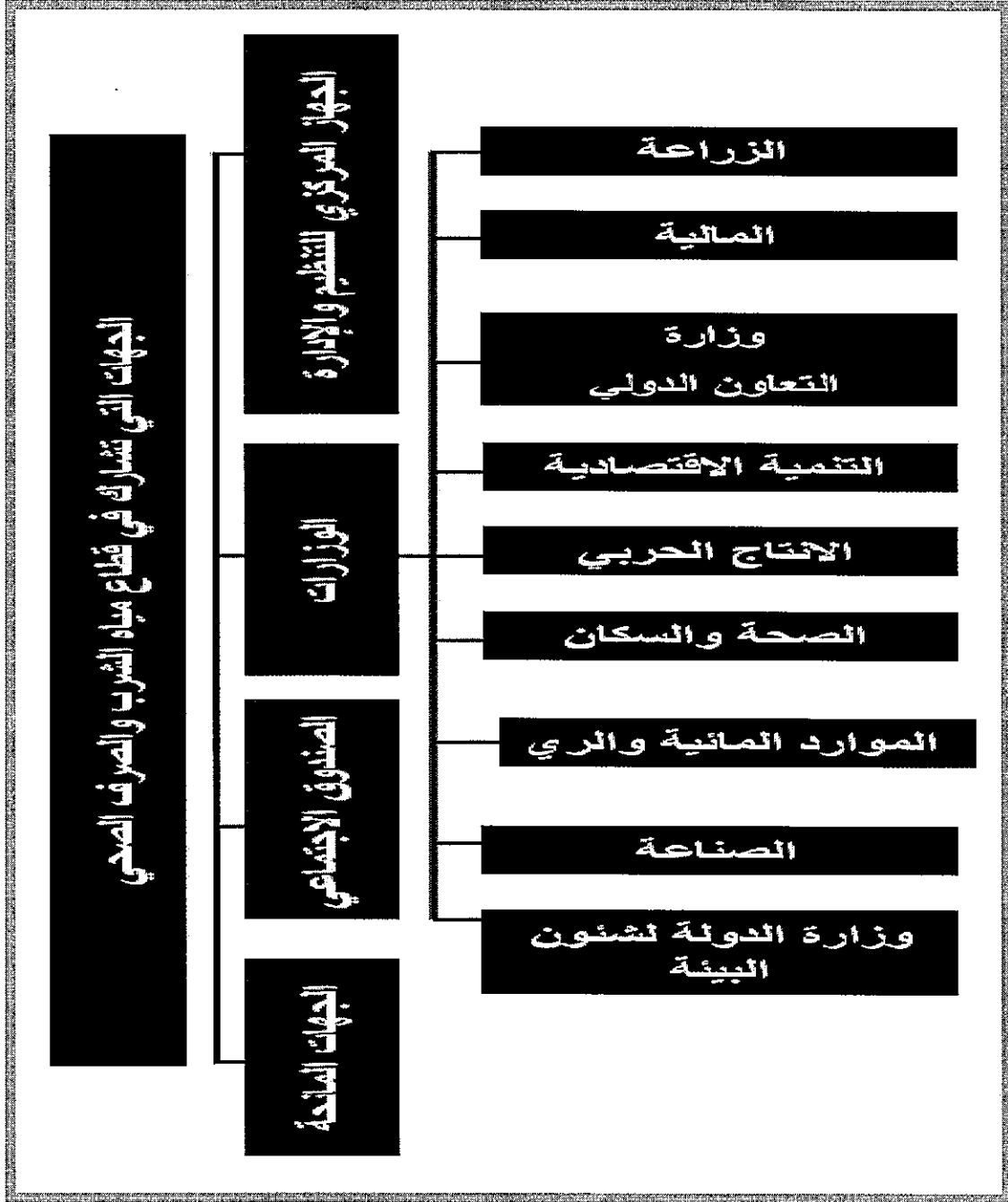
هو الجهاز المسئول عن الهياكل التنظيمية والدرجات الوظيفية للجهات التى تتعامل مع قطاع مياه الشرب والصرف الصحي .



(١٣) الصندوق الإجتماعى للتنمية :

يعتبر الدور الرئيسى للصندوق هو تعبئة الموارد المالية والفنية الدولية والمحلية ثم استخدامها فى تحقيق حلول عاجلة ، وتستخدم هذه الموارد فى الأنشطة الإنتاجية حيث يتم إعادة إقراض الراغبين فى القيام بأحد المشروعات الإنتاجية ، أما المنح فيتم استخدامها فى المشروعات الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية حيث يساهم فى تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وفق خطة الهيئات والشركات العاملة فى هذا المجال بالمحافظات حيث يخصص حوالى ١٠ % من إجمالى الميزانية لهذه المشروعات فى صورة مساهمات لا ترد.، ويقوم الصندوق بتنفيذ العديد من المشروعات مثل شبكات وخزانات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحى ومشروعات الأشغال العامة بالمحافظات ويقوم بتسليمها للوحدات المحلية أو الشركات أو الهيئات الاقتصادية لتشغيلها وصيانتها .

(والشكل رقم (٢) يوضح الجهات التى تشارك فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر)



شكل ٢ : الجهات التي تشارك في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في مصر



ثانياً : تطور وإنجازات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي حتى عام ٢٠٠٧ :

١-٢ قطاع مياه الشرب :

١-١-٢ ما قبل عام ١٩٥٢ :

بلغت الطاقة الإنتاجية عند هذا التاريخ من محطات مياه الشرب حوالي ١,٢٧ مليون متر مكعب/ يوم بإستثمارات قدرها ٨٦ مليون جنيه بمعدل استهلاك للفرد ٥٥ لتر/اليوم .

٢-١-٢ الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٢ :

تم إضافة طاقة جديدة قدرها ٥,٧٥ مليون متر مكعب/ يوم بإستثمارات منفذه خلال هذه الفترة قدرها ١٠٠٠ مليون جنيه ليرتفع نصيب الفرد إلى ١٣٠ لتر/اليوم .

٣-١-٢ الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٧ :

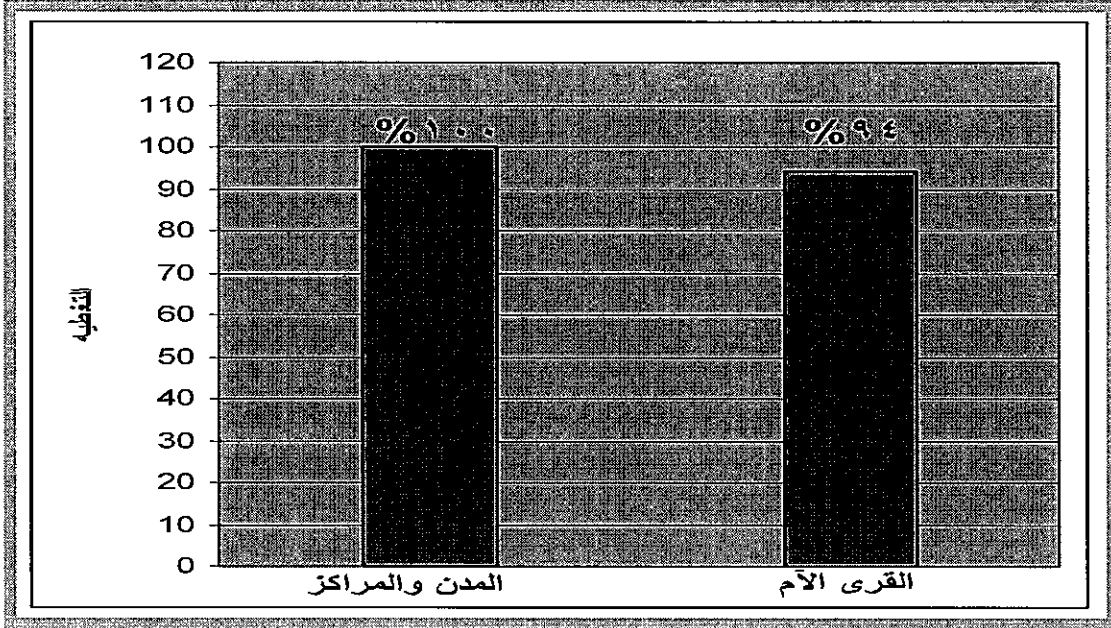
تم إضافة طاقة جديدة من المشروعات التي تم تنفيذها حتى عام (٢٠٠٧) قدرها ٢١ مليون متر مكعب/ يوم بإستثمارات منفذه خلال هذه الفترة قدرها (٢٥) مليار جنيه ليرتفع نصيب الفرد إلى ٢٧٥ لتر/اليوم .

* ويمكن إيجازها كما يلي :

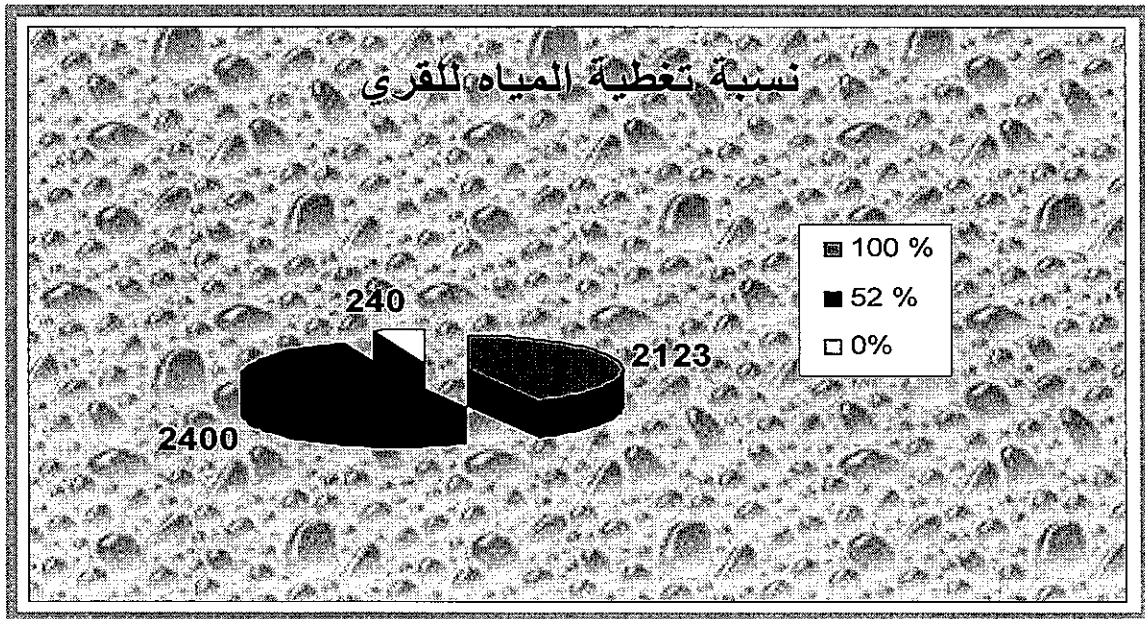
- تم تغذية جميع المدن والمراكز بمياه الشرب والتي يبلغ عددها ٢٢٢ مدينة ومركز وبذلك تكون التغطية بنسبة ١٠٠ % (وذلك كما بالشكل رقم ٣) .



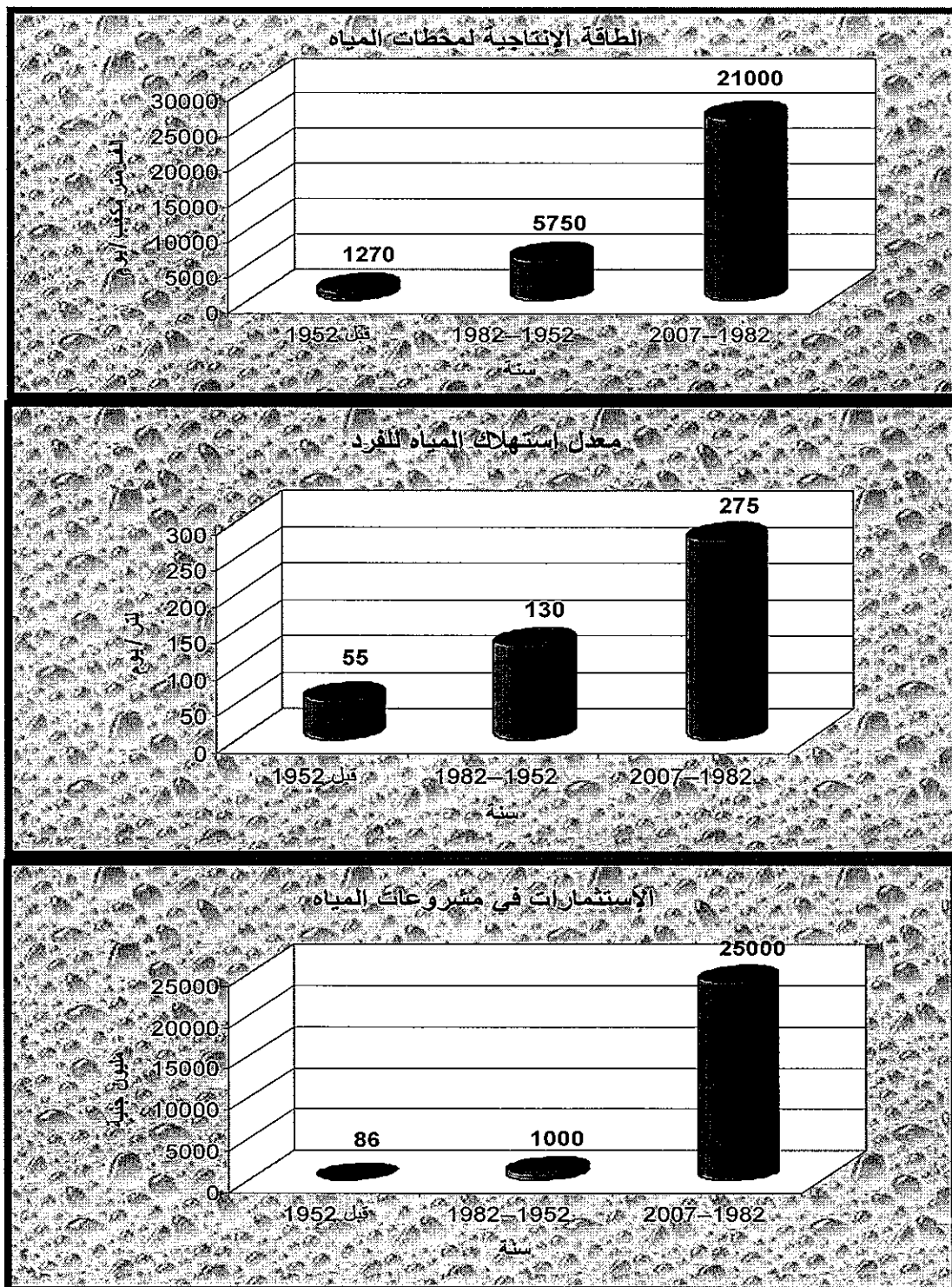
- كما تم تغذية ٤٥٢٤ قرية أم بمياه الشرب من إجمالي عدد القرى الأم والتي يبلغ عددها ٤٦١٧ قرية أم وبذلك تكون نسبة التغطية ٩٨ % .
- تم تغذية ٢١٢٣ قرية بكميات كافية لمياه الشرب من عدد ٤٦١٧ قرية ، أما باقى القرى والتي تبلغ ٢٤٠٠ قرية بنسبة ٥٢% فلم يتم تغطيتها بكميات كافية من مياه الشرب ويتبقى ٢٤٠ قرية محرومة (وذلك كما بالشكل رقم ٤) .
- (والشكل رقم ٥ يوضح تطور وإنجازات قطاع مياه الشرب) .



شكل رقم (٣) يوضح نسب تغطية المدن و القرى بمياه الشرب



شكل رقم (٤) يوضح نسب تغطية القرى الأم بمياه الشرب



شكل رقم (٥) تطور وانجازات قطاع مياه الشرب



٢-٢ قطاع الصرف الصحي:

١-٢-٢ ما قبل عام ١٩٥٢ :

بلغت الطاقة الإستيعابية من محطات الصرف الصحي ٣٦٠ ألف متر مكعب/يوم بإستثمارات قدرها ٨٤ مليون جنيه بمعدل تصريف للفرد ١٥ لتر/اليوم .

٢-٢-٢ الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٢ :

تم إضافة طاقة من المشروعات التي تم تنفيذها حتى عام ١٩٨١ قدرها ١١٠٠ ألف متر مكعب/يوم بإستثمارات منفذه خلال هذه الفترة قدرها ٨٠٠ مليون جنيه ليرتفع معدل تصريف الفرد إلى ٢٥ لتر/اليوم .

٣-٢-٢ الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٧ :

تم إضافة طاقة جديدة من المشروعات التي تم تنفيذها حتى عام ٢٠٠٧ قدرها (١١) مليون متر مكعب/يوم بإستثمارات منفذه خلال هذه الفترة قدرها (٤٠) مليار جنيه ليرتفع معدل تصريف الفرد إلى ١٥٠ لتر/اليوم .

* ويمكن إيجازها كما يلي :

- عدد المدن والمراكز ٢٢٢ مدينة ومركز .
- تم تغطية ١٣٠ مدينة ومركز بخدمة الصرف الصحي بنسبة تغطية ٦٠ % [وذلك كما بالشكل رقم (٦)] .
- بالنسبة للقرى تم تغطية ١٧٠ قرية وجارى تغطية ٣١٦ قرية أخرى لتصل نسبة التغطية إلى ١١% خلال عامين ليتبقى ٨٩% من القرى مطلوب مد خدمة الصرف الصحي لها يتم تنفيذها بالخطط المستقبلية [وذلك كما بالشكل رقم (٧)]

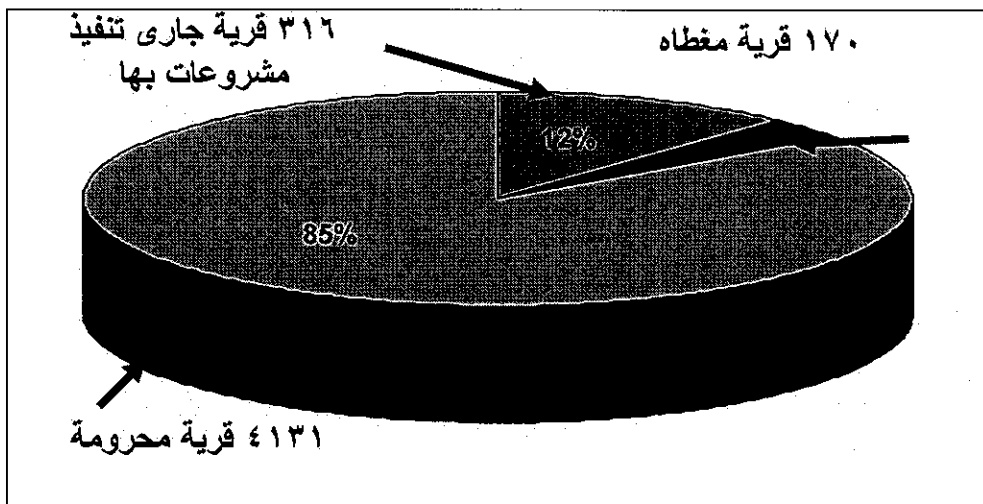


- وبصفة عامة فإن الجدول رقم (١) يوضح تطور عدد المشروعات والطاقة الإنتاجية ومعدل نصيب الفرد وحجم الإستثمارات لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى الجمهورية فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ٢٠٠٧ .

٩٢ مدينة جارى تنفيذ مشروعات بها ١٣٠ مدينة مغطاه



شكل رقم (٦) نسبة التغطية فى المدن والمراكز بالصرف الصحي



شكل رقم (٧) نسب التغطية فى القرى بالصرف الصحي



جدول رقم (١)

يوضح تطور عدد المشروعات والطاقة الإنتاجية ومعدل نصيب الفرد وحجم
الإستثمارات لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى الجمهورية فى
الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ٢٠٠٧

تطوير الإستثمارات (تراكمى) (القيمة بالمليون جنيهه)			معدل نصيب الفرد (لتر/يوم)		الطاقة الإنتاجية (الف م ^٣ /يوم)		عدد المشروعات (تراكمى)		البيان
إجمالى	صرف صحي	مياه	صرف صحي	مياه	صرف صحي	مياه	صرف صحي	مياه	الفترة الزمنية
١٧٠	٨٤	٨٦	١٥	٥٥	٣٦٠	١٢٧٠	٨	٢٥٢	ما قبل عام ١٩٥٢
١٨٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	٢٥	١٣٠	١١٠٠	٥٧٥٠	٣٦	٨٥٧	حتى ٨١-٨٢
٦٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠	٢٧٥	١١٠٠٠	٢١٠٠٠	١١٩٧	٣٥١٦	حتى ٢٠٠٧

* بالإضافة إلى إستثمارات قدرها ٤ مليارات جنية تم تنفيذها
بمعرفة (الإدارة المحلية - جهاز شروق - الصندوق الاجتماعى -
بعض الجهات والمؤسسات الأخرى)



٢-٣ المشروعات المخطط والجاري تنفيذها بالخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢):

٢-٣-١ عام:

يوضح الجدول رقم (٢) إجمالي الإستثمارات الفعلية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي للخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠٠٢) والإستثمارات المخططة للخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢)

جدول رقم (٢) : الإستثمار الراسمالي لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
في قطاع المياه والصرف الصحي (بالمليار) :

المخطط (بالمليار)		الفعلى (بالمليار)		المشروع
دولار	جنيه	دولار	جنيه	
٤,٠٢٣	٢٢,٩٣٣	١,٨٧٨	١٠,٧٠٥	مشروعات المياه
٧,٨١٠	٤٤,٥١٦	٢,٧٢٤	١٥,٥٢٥	مشروعات الصرف الصحي

- تشير هذه الأرقام إلى التزام وزارة الإسكان والمرافق بتوسيع تغطية خدمات ومعالجة الصرف الصحي حيث تم تخصيص ما يقرب من ٢٠ مليار جنيه للصرف على مشروعات الصرف الصحي خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ في القطاع الريفي .

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية



٢-٣-٢ قطاع مياه الشرب :

من المستهدف إضافة طاقة جديدة بواسطة المشروعات الجارى تنفيذها حتى عام ٢٠١٢ قدرها (١٢) مليون متر مكعب/يوم بإستثمارات قدرها ١٧ مليار جنيه ليرتفع نصيب الفرد إلى ٣١٠ لتر/اليوم .
وقد قامت الدولة بالبداية فى تنفيذ خطة عاجلة لرفع نسبة التغطية من مياه الشرب النقية إلى ١٠٠ % على مستوى القرى الأم وتوابعها حيث تم إدراج المشروع القومى لتغذية القرى المحرومة بمياه الشرب النقية وجارى تنفيذه حالياً وفقاً للمعدلات التنفيذية والبرامج الزمنية التى تم إعدادها للمشروع .
حيث تم نهو ٦٢% من القرى المحرومة حتى الآن وباقى القرى بالتتابع حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ .

٣-٣-٢ قطاع الصرف الصحى :

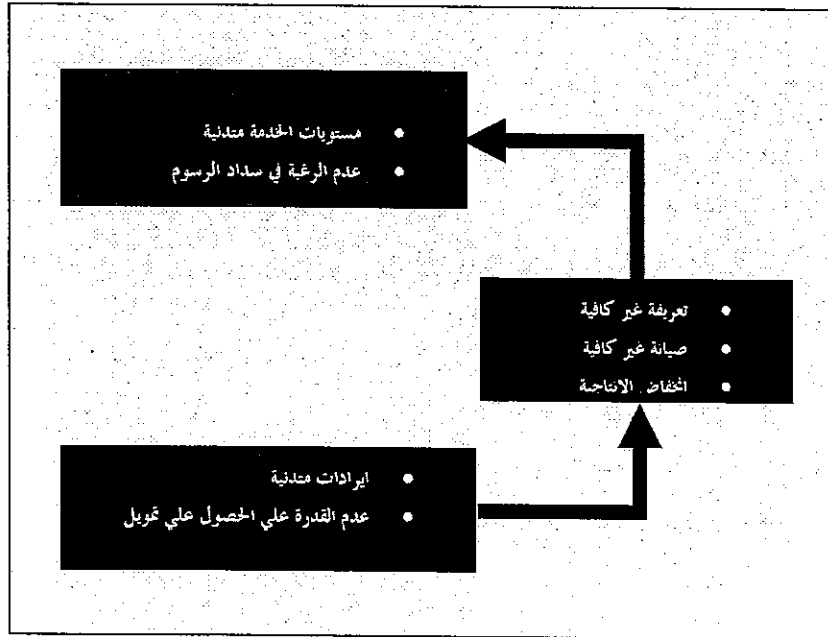
من المستهدف إضافة طاقة جديدة بواسطة المشروعات الجارى تنفيذها حتى عام ٢٠١٢ قدرها (٩) مليون متر مكعب/يوم بإستثمارات قدرها ٤٤ مليار جنيه ليرتفع معدل تصريف الفرد إلى ٢٣٠ لتر/اليوم .
وقد تم الموافقة على مد خدمة الصرف الصحى لعدد ٣١٦ قرية أم والتى سيتم ربطها على محطات المعالجة القريبة وتستوعب تصرفاتها ليصل إجمالى القرى الجارى تنفيذ مشروعات بها إلى ٤٨٦ قرية .



ثالثاً : المعوقات التي تواجه القطاع :

سيتم عرض المشاكل التي تواجه القطاع في المرحلة الحالية وذلك حتى يتم إلقاء الضوء عليها ووضع الخطط في المرحلة المقبلة عند إعادة هيكلة القطاع وإيجاد حلول للمشاكل التي تعوق تطوير قطاع مياه الشرب والصرف الصحي حيث انه إضافة على تحديات التمويل فيجب أن يتغلب القطاع على معوقات مؤسسية خطيرة سوف تؤدي إلى تقليل إنتاجية الموارد المادية والمالية والبشرية التي يتم استثمارها في هذا القطاع [طبقاً للموضح بالشكل رقم (٨)]

ويمكن إيجاز هذه المعوقات في الآتي :-



شكل رقم ٨ يوضح بعض المشاكل التي تواجه القطاع



١-٣ المعوقات المؤسسية :

١-١-٣-١ عدم التوازن المالي للقطاع نتيجة ثبات التعريفة لسنوات طويلة :-

تعتبر من أهم العوامل التي أثرت في مستوى خدمة المياه والصرف الصحي وأدت إلى :

- عدم قيام هيئات القطاع بتوفير الإحتياجات المستقبلية للمواطنين من المياه بالقدر الكافي .
- عدم مباشرة الهيئات مسئوليتها في مجال اقتراح تطوير التعريفة واعتماد موازاناتها حيث أن ذلك لازال منوطاً بالحكومة المركزية والأجهزة الشعبية والمحلية .
- إحجام الدول المانحة عن تقديم المنح والقروض اللازمة للقطاع وذلك لإنخفاض التعريفة .

وإذا إستمرت السياسات الحالية للتعريفة فإن الإعتماد على اعانات الحكومة المركزية سيزداد بدرجة كبيرة وسيترتب على ذلك الموقف إرتباط مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين بحجم الإعتمادات المتاحة لدى الحكومة ومعونات الدعم واعانات سد العجز (مع ملاحظة أن سعر الكهرباء المستخدمة في إنتاج المياه يمثل حوالى ٥٠ % من تكلفة الإنتاج) .

ويمكن تحليل المشكلة إلى :

- عدم وجود نظام موحد لحسابات التكلفة يطبق في كافة أنماط الإدارة للقطاع حيث أن لكل من الهيئات والشركات الأنظمة الخاصة بها .
- الحاجة إلى إعادة النظر في تعريفة المياه طبقاً لما يلي :-
 - التوزيع الجغرافى
 - مستوى الخدمة الحقيقى

- المردود الإجتماعى للسعر من حيث الدخل (اخذين
معدل الفقر فى الإعتبار).

(والجدول رقم ٣ يوضح معدل الفقر فى مصر بحسب تقديرات البنك
الدولى ، بلغ معدل الفقر عام ٢٠٠٥ نسبة تقدر ب١٩,٦% إضافة على
نسبة إضافية اخرى تقدر ب٢١% تصنف على أنها قريبة من خط الفقر)

جدول رقم (٣) يوضح معدل الفقر فى مصر

على مستوى الجمهورية		المناطق الريفية		المناطق الحضرية		مستوى الفقر
%	الأفراد بالآلاف	%	الأفراد بالآلاف	%	الأفراد بالآلاف	
٣,٨%	٢,٦٤	٥,٤%	٢,١٢	١,٧%	٥٢٠	فقر مدقع
١٩,٦%	١٣,٥٩	٢٦,٨%	١٠,٥	١٠,١%	٣,٠٣	فقر
٢١%	١٤,٥٩	٢٤,٩%	٩,٨	١٥,٨%	٤,٨٧	قريب من خط الفقر

- التكاملية مع باقى قطاعات الخدمات (كهرباء - غاز -
تليفونات - ٠٠٠٠٠٠)
- عدم وجود نظام عادل لعملية التحصيل للخدمة مما يحقق :
 - مساهمة كل متلقى للخدمة
 - السماح بالتبادل المستندى للإيرادات مع عدم ربط
تسعيرة المياه مع متغيرات النواحي الفنية
- عدم فصل عناصر التكلفة المالية من حيث :
 - التكلفة الرأس مالية
 - الأجور
 - المستلزمات السلعية



٣-١-٢ نقص الخبرة الإدارية وعدم توافر النظم المتطورة للإدارة

تعتبر أيضاً من أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض الوضع المؤسسى للقطاع
للأسباب التالية :

- ضعف قدرات وإمكانيات الموارد البشرية خاصة .
- عدم تواجد الكوادر الإدارية المناسبة للقيام بأعمال التطوير والإدارة .
- عدم توافر النظم الإدارية المتطورة اللازمة لتدريب العاملين لمواكبة
التقدم التكنولوجى فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى .

٣-١-٣ إنخفاض مستوى الأجور والحوافز

كان لعدم توافر الإعتمادات المالية المناسبة للقطاع الأثر الكبير فى إنخفاض
مستوى الأجور والحوافز مما جعل كثير من العاملين ذوى الكفاءة العالية
يخرجون عن العمل فى هذا المجال خاصة مع الجهات الحكومية
والهيئات .



٣-١-٤ الكفاءة :

منذ عام ٢٠٠٥ عملت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي علي وضع نظام لمتابعة الاداء حيث يتضمن هذا النظام ٣٥ مؤشر لخدمة مياه الشرب وعدد ٢٩ مؤشر لخدمة الصرف الصحي وقد انطوي التنفيذ علي تحديات فمثلاً كانت بعض المرافق تحتاج لاحداث تطويرات وتحسينات واسعه علي النظام المحاسبي حتي يمكن ببساطة فصل تكاليف المياه عن تكاليف الصرف الصحي ، وقد احتاجت عملية جمع البيانات واعداد التقارير والتحقق من البيانات الي تطوير وفي معظم الاحيان كان هناك نقص في معدات القياس الاساسيه وعلي الرغم من ذلك وبحلول السنه الماليه (٢٠٠٦ / ٢٠٠٧) كانت هناك ثلاثة عشر شركه من الشركات التابعه الاربعه عشر تقوم باعداد تقارير منتظمة تتضمن معظم العناصر الاساسيه للبيانات .

٣-١-٤-١ كفاءة تركيب العدادات :-

عملية تركيب العدادات آخذة في الانتشار ، ففي عشرة شركات من الشركات الثلاثه عشر التي قامت بإعداد التقارير كانت هناك ٩٨ % علي الأقل من وصلات المياه مركب عليها عدادات وتأتي القاهره في ذيل القائمه بالنسبه لهذا المؤشر حيث ان ٧٣% فقط من الاشتراكات بها عدادات ، وقد تراوحت نسبة العدادات العامله ما بين ٦٩% (القاهره) حتي ٩٩% (البحيره) .

٣-١-٤-٢ نسبة المياه الغير محاسب عليها :-

تتراوح نسبة المياه الغير محاسب عليها طبقاً للقيم المسجله ما بين ٢٤% (الدقهليه) حتي ٣٥% (الفيوم) .



٣-٤-١-٣ كفاءة التحصيل:-

بالنسبة لمعدلات التحصيل من الاشتراكات المنزليه سجلت ثمانية شركات معدلات تقترب من ٨٠% أو أكثر ، وهنا أيضاً تأتي القاهره متأخره في الترتيب حيث سجلت معدل بلغ ٥٢% .
أما بالنسبه لمعدلات التحصيل من الاشتراكات الحكوميه فقد سجلت شركه واحده معدل تحصيل بلغ ٨٧% (دمياط) أما باقي الشركات فكانت أقل من ذلك حيث بلغ المعدل ٥٥% أما القاهره وهي مركز الحكومه فقد سجلت ١٠% فقط .

٣-٤-١-٤ كفاءة مستويات التوظيف :-

يتراوح عدد العاملين في شركات المياه لكل ألف توصيله مياه ما بين ١,٤ موظف (الشرقيه) ، (٧,٣) موظف دمياط . أما في القاهره وهي أكبر شركه مياه كانت مستويات التوظيف بعيده جداً عن المعدل المطلوب حيث بلغت (١٢) موظف لكل ١٠٠٠ توصيله ، وقد تراوحت نسبة العاملين في مجال الصرف الصحي لكل ألف توصيله ما بين ٧ الي ٩ موظف حيث جاءت أقل المستويات في المنيا (٤,٢) موظف وأعلي في الفيوم (١١,٤) موظف، كفر الشيخ (١٦,٢) موظف وبني سويف (١٧) موظف .



٢-٣ المشاكل الفنية :

١-٢-٣ مشاكل قطاع المياه

١-١-٢-٣ الشبكات

تحتاج الشبكات وخاصة التي تقادمت منها لخطة عاجلة للإحلال والتجديد حتى يمكن السيطرة على كميات المياه المتسربة بالإضافة للاعطال وإنفجار الخطوط العاملة.

٢-١-٢-٣ المحطات

تحتاج محطات مياه الشرب على مستوى الجمهورية إلى إحلال وتجديد ورفع كفاءة لإنخفاض أدائها كخطة عاجلة للبدء فى أعمال الإحلال والتجديد .

٢-٢-٣ مشاكل قطاع الصرف الصحي

١-٢-٢-٣ الشبكات

تحتاج الشبكات وخاصة التي تقادمت منها لخطة عاجلة للإحلال والتجديد لإمكان التحكم فى تسرب المياه الملوثة إلى باطن الارض ومنها إلى مصادر مياه الشرب .

٢-٢-٢-٣ المحطات

محطات الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بحاجة إلى الإحلال والتجديد ورفع الكفاءة وعمل التوسعات اللازمة طبقاً للتصرفات المطلوبة لمواجهة الزيادة والتوسعات السكانية .



رابعاً : إعادة هيكلة القطاع :

٤-١ نظرة عامة

لسرعة حل مشاكل القطاع كان لابد من إتخاذ الإجراءات التى من شأنها تطوير النظام المؤسسى لإدارة القطاع على مستوى المحافظات مثل إنشاء الشركة القابضة والشركات التابعة لها ووضع موضع التنفيذ وفقاً لخطة زمنية محددة.

كما كان لابد من إنشاء الجهاز التنظيمى للقطاع كبديل لآلية السوق وكمنظم للعلاقة بين المستهلك والمنتج وتمكينه من الإضطلاع بدوره فى ضبط الأداء الفنى والمالى على مستوى أو الشركات المقدمة للخدمة مع التأكيد على الدور المحورى والفعال للقطاع الخاص فى تطوير قطاع مياه الشرب والصرف الصحي من خلال إنشاء المحطات وتشغيلها وصيانتها.

تهدف إعادة الهيكلة للقطاع إلى تحقيق الآتى:

- تمكين المرافق من تحقيق معايير جديدة للخدمات والأداء وتشجيعها على ذلك.
- تمكين المرافق من استرداد التكاليف وتشغيلها بطريقة اقتصادية.
- مشاركة القطاع الخاص فى إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.
- توحيد جهة الأشراف على التخطيط والتنفيذ والتشغيل والصيانة وتدريب الكوادر البشرية.



٤-٢ : الوضع الراهن لإعادة هيكلة القطاع (وإصلاحات الحالية):

٤-٢-١ : تطور الإصلاحات بالقطاع

- كانت عملية التحول إلى شركات فعالة في أشكال ومواقع مختلفة منذ عام ١٩٦٠ وذلك لمعالجة أوجه القصور في إدارة الإدارة المحلية وقد تم تحويل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والإسكندرية إلى شركات في إطار الهيئة العامة منذ الستينات وفي كل الحالات كانت مع مرافق مياه وصرف صحي منفصلة ، كما تم تحويل المرافق الموجودة في ثلاث محافظات في شمال الدلتا إلى شركات وذلك تحت إطار شركات قطاع الأعمال العام في بدايات الثمانيات (البحيرة ودمياط كمرافق مياه فقط بينما ظل الصرف الصحي مسئولية الإدارة المحلية ، وكفر الشيخ كمرفق مياه وصرف صحي)
- وفي عام ٢٠٠٤ تم تحويل الأربعة عشر مرفق الذي تم تحويلهم إلى شركات أو شبه شركات (تغطي ١٢ محافظة) لملكية وإدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بموجب القرار الجمهوري رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ تعمل في إطار شركات قطاع الأعمال العام كما تبع ذلك قرار جمهوري آخر رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بتحويل أصول محطات ومنشآت مياه الشرب والصرف الصحي وهوما يشير إلى نية الحكومة المصرية لتوسيع مظلة الشركة القابضة لتشمل جميع المحافظات ومنذ ذلك الحين تم تحويل مرفقين في محافظتين أخرتين لشركتين بشكل رسمي وهما قنا والمنوفية .
- وعلى الرغم من أن تحويل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي إلى شركات تابعة للشركة القابضة هو اتجاه واضح لسياسة الحكومة



- المصرية إلا أنه مازلت هناك بعض الاختلافات التنظيمية فى ترتيبات التشغيل والصيانة.
- من الأمور النمطية ، تقوم الجهة المسؤولة عن الأعمال الرأسمالية بإدارة أعمال جديدة لمدة عام أو أكثر بعد إنتهاء عقد التشغيل والصيانة وفى الكثير من الأحيان تم إطالة أمد هذه الترتيبات لأن المرافق بالمحافظة لا يرغب أو أنه غير قادر (غالباً مالياً على تولى مسئولية المحطة أو المنشأه .
- فى محافظات قناة السويس يتم تشغيل وصيانة مياه الشرب عن طريق هيئة قناة السويس (بينما تتولى الإدارة المحلية مسئولية إدارة نظم الصرف الصحى)
- وفى ظل نفس قوة الدفع نحو الإصلاح والذى أدى إلى إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى تم إنشاء الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٤ يتبع وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة فى عام ٢٠٠٤ وهذا الجهاز مسئول عن متابعة مدى توافق المرافق مع المعايير القياسية لجودة وتحديد التكاليف الإقتصادية للخدمة أما القرارات الخاصة بتعديل التعريفه فنظلمن سلطة مجلس الوزراء .
- تؤكد التوجيهات والإرشادات المؤسسية لسياسات وزارة الإسكان والمرافق الخاصة بالقطاع والإرشادات المؤسسية لسياسات وزارة الإسكان والمرافق الخاصة بالقطاع كما هو واضح فى التطورات التى حدثت خلال الثلاث سنوات السابقة على التحول إلى العمل بمفهوم الشركات والتوجه التجارى وبناء القدرات لجودة الخدمة والتنظيم الإقتصادى وتحفيز مشاركة القطاع الخاص .



- الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي مسؤولة عن التوجه
التجارى وتحويل المرافق إلى شركات والشركة القابضة تعمل الآن
بكامل طاقتها وتتضمن العناصر الأساسية لبرنامج العمل على المدى
القريب ما يلى :

- دعم نظم وإجراءات إصدار الفواتير والتحصيل
- التخطيط المالى
- تنفيذ نظام لمتابعة الأداء
- إنشاء هياكل تنظيمية للمرافق تتسم بالسلاسة واللامركزية
- تقديم خدمات المرفق بمفهوم عمل الشركات فى المحافظات
الخمس عشرة المتبقية
- بناء قدرات الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي
على التخطيط ووضع برامج الإستثمار بعبءاً بإعداد المخطط
العام للشركات الأثنى عشر .

- بدء الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحي العمل فى ايلول
٢٠٠٧ حيث يتضمن برنامج العمل المبدئى ما يلى :
- مراجعة الدراسات المتعلقة بتكاليف الخدمات لتحديد التكلفة
الإقتصادية للخدمة فى المرافق المختارة .
 - مساعدة المرافق المختارة لإعداد تطبيقات تعديل معدلات
التعريفه .
 - وضع برنامج زمنى لتخفيض مستويات الدعم المالى الحكومى
طبقاً لمحددات الأداء التشغيلى والمالى .



- إعداد خطة وموازنة تركيب عدادات قياس التصريف في جميع محطات المعالجة
- إجراء مراجعة شاملة لجودة المياه تتضمن مصادر المياه الخام ومصبات محطات المياه ونظم توزيع المياه وإعادة إستخدام مياه الصرف .

- تهتم الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بإستكشاف إمكانية مشاركة القطاع الخاص وراء نطاق عقد الخدمات التقليدية لتشغيل وصيانة المحطات الجديدة ، ويتم حالياً إجراء دراسات الجدوى الخاصة بإمدادات المياه فى القاهرة الجديدة (وهى إحدى المدن الجديدة فى مصر) ومعالجة وإعادة إستخدام مياه الصرف الصحي فى الضفة الغربية من القاهرة غير أن معدل التعريفه يظل معوقاً ومن المرجح أن يتم سن تشريعات جديدة لخفض المستويات العالية الحالية لمخاطر التنظيم (مقارنة بالقوانين التى تم إصدارها لقطاعات الكهرباء والإتصالات والنقل فى أواخر التسعينات وبداية الألفية الثانية) حتى تصبح مشاركة القطاع الخاص ممكنة على نطاق واسع .

- وقد كان قرار وزارة المالية بإعفاء شركات المياه والصرف الصحي من الدين المستحق للوزارة على الأصول التى تم نقلها لهذه الشركات من أهم أحد التطورات التى حدثت مؤخراً فى القطاع حيث دعم هذه الإعفاء ميزانية الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بشكل كبير كما دعم موقف هذه الشركات التابعة .



٤-٢-٢ : إعادة الهيكلة

- صدر القرار الجمهورى رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء جهاز تنظيم لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك .
- صدر القرار الجمهورى رقم (١٣٥) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها فى جميع محافظات الجمهورية على أن يتم تحويل مرافق مياه الشرب و الصرف الصحي فى باقى محافظات الجمهورية تدريجياً بمعرفة الشركة القابضة
- جارى اعداد قانون منح الإمتياز لمرافق مياه الشرب والصرف الصحي .
- جارى إعداد مسودة قانون لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي .
- جارى إعداد السياسات الخاصة بالقطاع .

٤-٣ : تحسين الأداء الفنى :

- الوصول بمعدل نصيب الفرد من مياه الشرب فى المناطق الحضرية والريفية الى المعدلات العالمية والذي يتراوح بين ٢٧٠ - ٢٨٠ لتر / الفرد / اليوم حيث يمثل زيادة معدل نصيب الفرد من مياه الشرب فى غير أسراف ارتفاع فى مستوى معيشة الفرد والخدمات التى تؤدى له.
- رفع كفاءه شبكات مياه الشرب لتقليل فاقد المياه الى ١٠% فقط من الانتاج الفعلى للمحطات طبقاً للمعايير العالمية , وذلك من خلال :
 - توفير الاستثمارات اللازمة فى الخطط الخمسية لأعمال الإحلال والتجديد للشبكات المتهاككه .



- العمل على تقليل الفاقد فى استهلاك المياه داخل المنازل بتركيب عدادات لقياس التصرف لكل وحدة سكنية وايضاً تقسيم استهلاك المياه فى صورة شرائح بحيث يكون لكل شريحة سعر لكل متر مكعب مع العمل على زيادة برامج التوعية نحو ترشيد استهلاك المياه بعمل الصيانة الدورية للاجهزة الصحية داخل المنازل وتنظيم السلوكيات فى استهلاك المياه مع تفعيل دور الجمعيات الاهلية فى حملات التوعية نحو ترشيد استهلاك المياه داخل المنازل .
- تطوير نظم محطات معالجة المياه والصرف الصحي لتتواءم مع النظم العالمية الحديثة بالاضافة الى تقييم النظم التى تم تطبيقها والوقوف على مدى ملاءمتها لظروف التشغيل والصيانة وذلك بغرض تحقيق الاتى :
 - تقليل تكلفه انتاج المياه ما أمكن حيث انها تؤثر فى جميع طبقات المجتمع .
 - الاعتماد على مصادر مياه أخرى بجانب نهر النيل وفروعه كأحد مصادر المياه فى مصر متمثلة فى المياه الجوفية .
 - عمل دراسات لتطية مياه البحر لخفض التكلفة.
 - تطوير نظم تنقية المياه الجوفية بحيث تحقق الوفرة فى تكاليف الانشاء وكذلك تكاليف التشغيل والصيانة مع الاخذ فى الاعتبار الاعتماد على المياه الجوفية او مياه الرى الخام فى رى الحدائق العامة والمتنزهات وكذلك فى استخدامات الحريق.
- تطبيق المواصفات والاشتراطات الفنية والكودات المنظمة للاعمال فى مجال تصميم والاشراف على تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وذلك بغرض تحقيق الآتى :



- إحكام الرقابة بمراجعته جودة المواسير والقطع الخاصة المستخدمة وكذلك أعمال التركيبات الصحية داخل المباني والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية التي يتم الانتاج بموجبها وكذلك التأكد من جودة المواد الخام الداخلة فى الصنائه وتحديث المواصفات القياسية طبقاً لمتطلبات الانتاج والاستخدام .
- وضع معايير للمفاضلة بين نوعيات المواسير المختلفه المستخدمة فى شبكات مياه الشرب والصرف الصحي .
- تحديث طرق الحماية الداخلية والخارجية لنوعيات المواسير المختلفه المستخدمة فى نقل مياه الشرب والصرف الصحي طبقاً لتغيير درجات عدوانية التربة والمياه الارضية حول المواسير نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية .
- استمرار تحديث الكودات المنظمة للاعمال طبقاً لما يقتضيه أساليب التنفيذ الحديثة ونظريات التصميم لمحطات المعالجه وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي .
- استمرار عمل دورات تدريبية متخصصة للمهندسين والقائمين على قطاع مياه الشرب والصرف الصحي على الكودات والمواصفات الفنية .
- الاستفادة بالامكانيات القائمة فى التصنيع المحلى لمستلزمات محطات مياه الشرب والصرف الصحي وذلك بالتنسيق بين وزارة الصنائه والهيئة العربية للتصنيع والهيئة القومية للانتاج الحربى وبالتعاون مع القطاعين العام والخاص .



٤-٤ : تحسين الأداء المالى والاقتصادى وإعادة التوازن

- زيادة التمويل الذى يتم تخصيصه فى الاستثمارات حيث لا يتجاوز فى بعض الاحيان ٤٠ % من المستهدف تنفيذة .
- مواجهة مشاكل التمويل بوضع عدة بدائل يمكن الإعتماد عليها وفق طبيعة وحاجة كل مشروع وذلك بتعظيم مشاركة القطاع الخاص بتوفير عناصر الجذب اللازمة للإستثمار فى هذا القطاع .
- البحث عن وسائل لتقليل درجة المركزية فى تخصيص الإستثمارات العامة وتديبير الموارد المالية وزيادة دور المحليات فى هذا الصدد .

٤-٥ : مقترحات تعديل التعريفه :

تعتبر من اهم العوامل التى تؤثر فى مستوى الخدمة للقطاع حيث يظل تحدى التمويل تحدياً كبيراً ومن المتوقع أن ترفع عملية تطوير القطاع من كفاءة المرافق غير أنه فى ظل معدلات التعريفه الحالية وحتى مع وجود مرافق تعمل بكفاءة وفاعلية فان هذه المرافق لن تحقق ربح أو عائد للإستثمار ، وقد قدم شركاء التنمية الدوليين لمصر دعم إستثمارى كبير فى هذا القطاع . غير أنه ليس من المرجح تلبية الإحتياجات التمويلية المستقبلية فى القطاع بدون أن تحقق المرافق دخلاً نقدياً كبيراً وبدون مشاركة القطاع الخاص فى عملية التمويل ولتحقيق هذه الأهداف فان عملية التحول تحتاج ألى شركات المتابعة الحثيثة وتعديل معدلات التعريفه وإزالة المخاطر القانونية التى تحيط بعملية التمويل من القطاع الخاص .

ونظراً للعقبات المالية التى تواجه الهيئات القائمة على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لتغطية تكلفه أعمال التشغيل والصيانة للمشروعات الضخمة



التي تقوم بتنفيذها أو تشغيلها وصيانتها والذي يرجع إلى ضعف العائد الضئيل من التعريفه المقررة حالياً .
وبدراسة التكلفة الفعلية لإنتاج المتر المكعب من مياه الشرب والمتر المكعب من خدمات الصرف الصحي من خلال استعراض لأوجه الاستخدام فى ميزانية الهيئة العامة لمرفق مياه الشرب بالقاهرة الكبرى والهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى ويتضح فى الجدولين التاليين قيمة التكلفة الفعلية لكل من مياه الشرب والصرف الصحي .

٤-٦ السياسات الخاصة بالقطاع :

- بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه قطاع مياه الشرب والصرف الصحي من حيث حجم الإعتمادات المالية التي تم استثمارها فى القطاع أو الاعتمادات المالية المطلوب توفيرها مستقبلاً لإنشاء المشروعات لمقابلة الطلب المتزايد على مياه الشرب ، ونظراً لدخول مصر مرحلة الفقر المائى ، الأمر الذى يتطلب العمل على رفع كفاءة الإستثمارات والتشغيل للحرص على المياه .
- وقد دعت الحاجة بعد إتخاذ الإجراءات لإعادة هيكلة القطاع إلى النظر فى السياسات المنظمة للقطاع والتي تتمثل فى الآتى :
- سياسة تمويل الإستثمارات .
- سياسة التسعير وإستعادة التكلفة .
- سياسة الدعم .
- سياسة التغطية بالخدمة .
- سياسة تنظيم القطاع .
- سياسة تشجيع المنافسة .



٤-٧ إعداد قانون تنظيم القطاع :

- يهدف إعداد قانون تنظيم القطاع إلى توحيد كافة القوانين التي صدرت للقطاع لتنظيم الإجراءات ووضع الهياكل التنظيمية والإختصاصات للجهات التي تشارك فيه وكذلك العلاقات بين القطاع والوزارات ذات الصلة .
- لذا فقد تم تشكيل لجنة لإعداد القانون ضمت فى عضويتها كافة الجهات التي تشارك وتتعامل مع القطاع .
- بعد إعداد السياسات المنظمة للقطاع ووضعها وبلورتها فى صورتها النهائية سيتم إعداد مسودة القانون ووضعها فى صورتها النهائية تمهيداً للتقدم وعرضها على مجلس الوزراء .